

حجج البلاغيين في البنية التصويرية للتشبيه البليغ

The arguments of the rhetoric scholars on the pictorial structure of the eloquent simile

ط د- دومي أحمد^{1*}، د- شعيب يحيى²¹ م ج مغنية - تلمسان، (الجزائر)، Ahmeddoui2021@gmail.com² جامعة - سعيدة، (الجزائر)، Yahiachaib_7@yahoo.com

تاريخ النشر: 2021/12/30

تاريخ المراجعة: 2021/06/04

تاريخ الإيداع: 2021/04/26

ملخص:

يتحدث هذا البحث عن إحدى الإشكاليات التي شهدتها البلاغة العربية، وتتمثل في الصورة التي حُذفت منها الأداة والوجه، فقد رأى بعض البلاغيين أنها تشبيه، فيحين رأى آخرون جواز كونها استعارة، وطالت مناقشاتهم حول هذه القضية، وكان لكل فريق تحليله البلاغي الذي يرتضيه ويراه صواباً، فسار البحث بحدّ في تجلية هذا الجانب من البلاغة العربية، مبيّناً سبب الخلاف، ومُنْتَهِجاً في تحقيق ذلك المنهج الوصفي التحليلي. الكلمات المفتاحية: الحجج، التشبيه، الاستعارة، الاختلاف، البنية، البلاغة.

Abstract:

The article talks about a problem known to Arab rhetoric, which is the Figure of speech from which the tool of similarity was removed and also the common meaning between the two parties is deleted, and some saw it as analogy. Others saw it as a metaphor. Their discussion has been long. This research came to explain the case and shows the cause of the dispute. He went on an analytical descriptive approach.

Keywords: argumentation, simile, metaphor, variation, structure, rhetoric.

* المؤلف المراسل.

تقديم:

لم تُعرف البلاغة العربية اتفاقاً فيكلاً مسائلها، فقد شهدت الكثير من مباحثها اختلافاً لبلاغيين ومناقشاتٍهم عبر عصور تطورها وتمددها. ومن بين القضايا التي أثارت نقاشاً بين بعض البلاغيين اختلافهم حول بنية الصورة التي حُذف منها الوجه والأداة. إذ اعتبرها كثيرون تشبيهاً، في حين اعتبرها البعض تشبيهاً في بعض السياقات واستعارة في سياقات أخرى. فلماذا كان هذا الخلاف بين الفريقين؟ وما هو التحليل البياني في كلا الحالتين؟ هذه الأسئلة تمثل الإشكالية التي جاء البحث ليجيب عنها. مُنتهجا في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، ثم التفسيري أحيانا في مقارنة نصوص القدامى. ومادام أن الاختلاف كان على اتجاهين أو اختيارين، فقد انتظم هذا البحث في محورين اثنين: الأول يمثل الاختيار الأول وهو حجج جمهور البلاغيين الذين اختاروا التشبيه دون الاستعارة، والثاني يمثل حجج بعض البلاغيين الذين اختاروا احتمالية التشبيه والاستعارة حسب المقام.

أولاً- حُجج الجمهور: صورة (زيد أسد) تشبيه لا استعارة:

صَرَخَ كثيرٌ من البلاغيين أن هذا النوع تشبيهٌ وليس استعارة، وَصَرَّحُوا أَنَّهُ اختيَارُ المحققين، وأول من ذكر أنه "اختيار المحققين" هو الزمخشري (538هـ)، قال في قوله تعالى ﴿صُمُّكُمْ عُيٌّ﴾ [البقرة:18]: "فإن قلت هل يُسَمَّى ما في الآية استعارة؟، قلتُ مختلفٌ فيه، والمحققون على تسميته تشبيهاً بليغاً استعارة. لأنَّ المستعار له مذكور وهم المنافقون. والاستعارة إنما تُطلق حيث يُطوى ذكر المستعار له، ويُجعلُ الكلامُ خلوّاً عنه"¹.

ومثله القزويني (739هـ) الذي ذكر أسماء هؤلاء المحققين، فقال: "وما اخترناه هو الأقرب لما أوضحنا من المناسبة، وهو اختيار المحققين كالقاضي أبي الحسن الجرجاني والشيخ عبد القاهر والشيخ جار الله العلامة والشيخ صاحب المفتاح رحمهم الله"².

ثم تابعهم السعد التفتازاني (792هـ)، وأبو يعقوب المغربي (1128هـ)، والدسوقي (1230هـ). إذ أجمعوا على أن القول المختار هو التشبيه دون الاستعارة.

يقول السعد: "فإنَّ المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة، لأنَّ الاستعارة إنما تُطلق حيث يُطوى ذكر المستعار له بالكليّة"³.

وقال المغربي: "وهذا بناءً على أن ما حُذفت فيه الأداة من التشبيه البليغ وهو مذهب المحققين"⁴.

وقال الدسوقي: "والمراد: دَخَلَ نحو قولنا زيد أسد مما يُسَمَّى تشبيهاً على القول المختار"⁵. وفي موضعٍ آخر يقول: "فإذا فرَعنا على هذا الحدِّ المذكور وهو أن الاستعارة لفظٌ تضمَّن تشبيهاً معناه بما وُضع له، يخرجُ من تفسيرها: أسد، ونحوه: كحمار وبدر، من قولك: زيد أسد أو حمار أو بدر، فلا يكون استعارة بل هو تشبيه بليغ بحذف الأداة"⁶.

ولأصحاب هذا الاتجاه حُججٌ تُثبت صحَّة رأيهم، فكلُّهم مُجمِعٌ أن هذا النوع تشبيه، ولكن بعضهم يقول تشبيه فقط ومنهم السكاكي (626هـ) والقزويني، وأكثرهم يقول تشبيه بليغ ومنهم الزمخشري وشُراح التلخيص. لذلك سَيُنقَسِم هذا المبحث إلى قِسْمَيْن، سنذكر في الأوَّل حُجج القوم وأدلتهم على اختيار التشبيه دون الاستعارة. وسنحدِّث في الثاني على معاني مُصطلح "التشبيه البليغ".

1- حُجج المحققين على كونه تشبيهاً:

هؤلاء المحققون لا يرون في التشبيه وجوب ذكر الأداة، فإذا حذفت واكتفي بالطرفين كان تشبيها مثل (زيد أسد). وكذلك إذا كان المشبه مقدرًا في الكلام كما لو سئلت: (كيف حال زيد؟) فقلت: أسد. فالتقدير: (هو أسد)، والمشبه مقدر والصورة تشبيه⁷. فالمشبه في المثال الأول ملفوظ وفي المثال الثاني مقدر وملحوظ، وقد وقع المشبه به خبرًا، والخبر مُفتقر إلى مبتدأ، فالمبتدأ إذن محذوف لفظًا لا تقديرًا، وعلى هذا فلا يمكن اعتبار المشبه هنا محذوفًا حذفًا كليًا، أي لفظًا وتقديرًا، وهو معنى قول السعد سابقًا أن "الاستعارة إنما تُطلق حيث يُطوى ذكرُ المستعار له بالكليّة"، وقبله كلام الزمخشري عن آية ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمِّيٌّ﴾، إذ المشبه به (صُمُّ) هو خبر لا بد له من مبتدأ وتقديره: (هُم صُمُّ)، والمقدر بمنزلة الملفوظ، فلم يُطو ذكره بالكليّة فيها. وهذه الجملة (هُم صُمُّ) هي التي اختُلف فيها بين التشبيه والاستعارة، ورأي المحققين أنها تشبيه.

ويرى السكاكي أنَّ جملة (زيد أسد) -وكذا الجملة ذات المبتدأ المقدر- تشبيه، لأنك حين أوقعت أسدا خبرا لزيد استدعى أن يكون هو إياه، مثله في (زيد منطلق)، في أن الذي هو زيد هو بعينه مُنطلق، وإلا كان (زيد أسد) مجردًا تعديد، نحو (خيل فرس)، لا إسنادًا، لكنَّ العقل يأبى أن يكون الذي هو إنسان هو بعينه أسدا، فيلزم لامتناع جعل اسم الجنس وصفًا للإنسان -حتى يصحَّ إسنادها إلى المبتدأ- المصير إلى التشبيه بحذف أدواته قصداً إلى المبالغة⁸.

وقد ذكر القزويني أن المشبه في الكلام على حالتين⁹:

- الحالة الأولى: إذا لم يكن مذكورًا في الكلام ولا مقدرًا، مثل (غننت لنا ظبية) وأنت تريد امرأة، و(رأيت أسدا يرمي) أو (لقيت أسداً) وأنت تريد رجلاً شجاعاً. فلا خلاف أن هذا ليس بتشبيه وأنَّ الاسم فيه استعارة.

- الحالة الثانية: إذا كان مذكورًا أو مقدرًا في الكلام، فاسم المشبه به إن كان خبرًا، أو في حكم الخبر¹⁰ (كخبر كان وإن، والمفعول الثاني لباب علمت، والحال، والصفة، والمضاف، وكونه مبيّنًا له) فالأصحُّ أنه يُسَمَّى تشبيهاً. وأنَّ الاسم فيه لا يُسَمَّى استعارة. (وذلك نحو: زيد أسد، علمت زيدا أسداً، كَرَّ زيدُ أسداً، مررت برجل أسد، سال ماء اللّجّين، سال ماءً من لجين).

فالمشبه به في الحالة الثانية (التشبيه) مُستعمل فيما وُضِعَ له، (بينما الاستعارة مجازٌ مُستعمل في غير ما وُضِعَ له)، فإذا قلت (زيد أسد) فقد وُضِعَت كلامك في الظاهر لإثبات معنى الأسد لزيد، وإذا امتنع إثبات ذلك له على الحقيقة، كان المقصود هو إثبات شبه من الأسد لزيد، فوجب تقدير أداة التشبيه ليصحَّ الكلام، وقد حذفت الأداة لإفادة التشبيه البليغ. وعلى هذا يكون معنى قولنا (زيد أسد) أنه كالأسد، فالمقصود كون زيد شبيهاً بالأسد لا كونه ذاتاً هي نفس الأسد مبالغة أو حقيقة، فيكون اجتناب الأسد لإثبات التشبيه، ويكون خليفاً بأن يُسَمَّى تشبيهاً. بخلاف الحالة الأولى (الاستعارة) فإن المشبه به فيها لم يُجتلب لإثبات معناه لشيء، كما إذا قلت (جاءني أسد) و(رأيت أسداً) فإنَّ الكلام في ذلك موضوعٌ لإثبات المجيء واقعا من الأسد، والرؤية واقعة منك عليه، لا لإثبات معنى الأسد لشيء، فلم يكن ذكر المشبه به لإثبات التشبيه، وصار قصد التشبيه مكنونا في الضمير، لا يُعلم إلا بعد الرجوع إلى شيء من النظر¹¹.

ووجه آخر وهو أنه إذا لم يكن المشبه مذكوراً -أي الحالة الأولى (الاستعارة)- جاز أن يتوهم السامع في ظاهر الحال أن المراد باسم المشبه به هو معناه الحقيقي، فلا يعلم قصد التشبيه فيه إلا بعد شيء من التأمل.

ولا يُصَرَّفُ ذهنُهُ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي إلا بالقرينة، ولولا القرينة لفهم السامع المعنى الحقيقي للمشبه به، ولَمَّا عَلِمَ قَصْدَ التشبيه. بخلاف الحالة الثانية (التشبيه) فإنه يمتنع ذلك فيه، لأنَّ المشبَّه والمشبه به المذكوران معاً، وِذْكَرُ الطرفين معاً يفرض وجود التشبيه في المعنى¹². يقول المغربي: "وإنما يتعيَّنُ كونه تشبيهاً لو كان بحيثُ لو جُعِلَ في مكانه المشبه لم يَصِحَّ، فإنَّ إسنَادَ التشبيه هو أن لا يَصِحَّ إيقاع المشبه موضع لفظ المشبه به..."¹³. فالفرقُ بين الحالتين: أنَّ التشبيه لا يَصِحُّ فيه حُلُولُ المشبه مكان المشبه به، عكس الاستعارة. فقولنا (زيد أسد) لا يَصِحُّ فيها (زيد زيد)، وقولنا (رأيت أسدا يرمي) يَصِحُّ (رأيت زيدا يرمي).

كما أن الحالة الأولى (رأيت أسدا يرمي) فيه إظهار تسليم الدخول بواسطة جَحْدُ المشبه في التركيب بالكلية، أما الحالة الثانية (زيد أسد) ففيها ادِّعَاءُ دُخُولِ المشبه في جنس المشبه به، وذلك يكفي فيه إجراء اللفظ في الصورة الظاهرة. ولا شك أن الحالة الأولى أقوى من الثانية فهي أولى بالاستعارة، والثانية ينبغي أن تُسَمَّى تشبيهاً بليغاً¹⁴.

فالمشبه به في الأولى (الاستعارة) يُذكَرُ على وجهٍ لا يَصِحُّ فهمُ المشبه معه إلا بالتأمل في القرائن، فكأنه سَلِمَ دُخُولُهُ في الجنس ولذلك حُذِفَ. فقد صِيَّرَ فيها المشبَّهَ به من مُسَمَّياتِ اللَّفْظِ، فَجُعِلَ منقولاً. والمشبه به في الثانية (التشبيه) يُذكَرُ على وجهٍ يَصِحُّ فيه تقديرُ أداته لفظاً، فقد جُعِلَ دالاً على معناه الحقيقي مع إمكان نقله في هذا التركيب، وذلك أنَّ حاصلَ التشبيه البليغِ الادِّعَاءُ، والادِّعَاءُ لا يُخْرُجُ الشَّيْءَ عَنَ أصله، فَرُوعِي فيه تقديرُ الأداة في نفس الأمر، واكْتَفَيْ بِالادِّعَاءِ بالصورة الظاهرة المقيّدة لمطلق المبالغة، فأبْقِيَ كُلُّ لَفْظٍ على معناه¹⁵.

2- معاني مصطلح التشبيه البليغ:

اشتهر تعريفُ التشبيه البليغ عبر العصور أنه المحذوف الأداة ووجه الشبه، وقد بلغ هذا المفهوم شهرة وتواتراً جعلته لا يحتاج إلى ذِكرٍ نِسْبَةٍ ولا مَصْدَرٍ. والعجيب أننا لو رجعنا إلى الكتب العُمدة للبلاغة العربية وأهمها المفتاح والتلخيص، فإننا لن نجد ذكراً لمصطلح (التشبيه البليغ) في حديثهم عن التشبيه محذوف الأداة والوجه. وهما الكتابان اللذان يُعدَّان بداية مرحلة جديدة لرسوخ المصطلح البلاغي. بل إنَّ تلخيصَ القزويني وإيضاحه تحدَّثاً عن التشبيه البليغ بمفهومٍ مختلفٍ عمَّا اشتهر بعد ذلك.

يقول الخطيب القزويني: "والبليغ من التشبيه ما كان من هذا النوع، أعني البعيد لغرابته"¹⁶. والتشبيهُ البعيدُ الغريبُ هو ما لا يُنتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فِكْرٍ لخباء وجهه في بادئ الرأي، وسببُ خَفَائِهِ أمران: أحدهما كونه كثيرَ التفصيل.. والثاني ندور حضور المشبه به في الذهن¹⁷.

فها هو القزويني يضع تعريفاً خاصاً للتشبيه البليغ، وحين تحدَّثَ عن حذف الأداة وحذف الوجه سمَّى التشبيهَ مؤكِّداً مجملاً ولم يُسمِّهِ بليغاً. فمتى سُمِّيَ التشبيه المؤكِّد المجمل بالبليغ؟، ومتى كان الربط بينهما؟. لو تتبَّعنا مصادر البلاغة قبل مجيء الخطيب القزويني فإننا سنعثر على هذا الربط في مواضع نادرة، منها موضعان في تفسير الزمخشري¹⁸، وموضع في مفتاح السكاكي أثناء حديثه عن الاستعارة التخيلية إذ قال: "مثل أن تُشَبَّهَ المنية بالسبع في اغتيال النفوس وانتزاع أرواحها.. تشبيهاً بليغاً حتى كأنها سبع من السباع"¹⁹، في حين أن السكاكي لما تحدَّثَ في أقسام التشبيه عن محذوف الأداة والوجه لم يُسمِّهِ بليغاً. ولعل هذه المواضع القليلة هي التي جعلت البلاغيين بعد ذلك يأخذون هذه التسمية لذلك المعنى، فيُسمُّونَ المؤكِّدَ المجملَ بليغاً، فاشتهرت التسميةُ وعَلَبَتْ على هذا المعنى، فكان هذا الإطلاقُ الشائعُ طريقةً لبعضهم كما يقول الدسوقي: "والحاصلُ أنَّ بلاغةَ التشبيه

منظورٌ فيها إلى كونه بعيداً غريباً سواء كان وجهُ الشبه فيه ترَكَّب من أمور كثيرة أو لا، وسواء ذُكرت الأداة أو حُذفت، وحينئذٍ بإطلاقِ البليغ على التشبيه الذي حُذفت أدواته إطلاقاً شائعاً طريقةً لبعضهم، وإلا فهو يُسَمَّى مؤكِّداً²⁰.

وهو ما ذكره المراغي (1371هـ) حين عرّف التشبيه البليغ بأنه ما ذُكر فيه الطرفان فقط، وحُذف منه الوجه والأداة. إذ قال مُعلِّقاً على التعريف في الهامش: "هذه طريقة لبعضهم، وتقدّم أنّ بعضهم يُسمِّي التشبيه البعيد الغريب بالبليغ"²¹.

وإذا تأملنا ما سبق، بدا أن التشبيه البليغ الذي حدّده القزويني بالتشبيه البعيد الغريب الذي يحتاج إلى خفاء وجه الشبه، يَسْتَدْعِي أن يكون وجه الشبه فيه محذوفاً. فكان من بين علامات التشبيه البليغ حذفُ الوجه، إضافة إلى الشرط الأساسي لبليغ وهو كونه يحتاج لنظر وتأمُّل لكثرة ما فيه من تفاصيل أو لندرته. فكل تشبيه بليغ هو تشبيه محذوف الوجه، ولكن ليس كل تشبيه محذوف الوجه هو تشبيه بليغ، ويبدو أن السكاكي والزمخشري راعوا هذه المعاني، إلا أنّ الذين جاؤوا بعد القزويني أهملوا الشطر الأساسي للبليغ (البُعد والغرابة) واقتصروا على حذف الوجه والأداة.

وقد سُمِّي البليغ من التشبيه بليغاً: لأنه بلغ القبول من القلوب²²، فالبليغ هو الواصلُ لدرجة القبول، وهو من البلوغ بمعنى الوصول أو اللطيف الحَسَن، مأخوذاً من البلاغة بمعنى اللطف والحُسْن مجازاً²³. وهو الذي لا يُدرُكُه ابتداءً في الغالب إلا الخواصّ، ويتخاطبُ به أذكِياءُ البلغاء ويستحسنونه فيما بينهم، ولا يتخاطب به غيرهم إلا أخذاً عنهم وتقليداً، والأمرُ المختصّ بالخواصّ يعدُّ بليغاً حَسَناً لعدم مشاركة العامة فيه. وكان أيضاً بليغاً لكمال لذاته لأنه لا يُنال إلا بعد التأمل والطلب، بخلاف المبتذل فهو يتمكّن كل أحدٍ منه بلا طلبٍ وتأمُّلٍ، فلا يحصل الشوق إليه، وما لا يُطلب بالشوق لا كمالٌ لذّةٍ فيه²⁴.

وليس المراد بالتشبيه البليغ ما هو مأخوذ من البلاغة المصطلح عليها، أي ما كان مُطابقاً لمقتضى الحال. إذ ربما كان التشبيه القريب المبتذلاً مُطابقاً لمقتضى الحال كما إذا كان الخطاب مع شخصٍ يقتضي حاله تشبيهاً مُبتذلاً لبلادته وسوء فهمه، فلا يكون الغريب بليغاً بل القريب المبتذل²⁵.

وعلى هذا فالتشبيه البليغ يحتمل ثلاثة معانٍ:

- الأول: التشبيه البليغ محذوف الأداة والوجه. وهو المعنى الشائع المشهور.
- الثاني: التشبيه البليغ وهو البعيد الغريب الذي ذكره القزويني.
- الثالث: التشبيه البليغ وهو المطابق لمقتضى الحال، وقد يكون غريباً أو مبتذلاً، مذكور الأداة والوجه أو محذوفهما على حسب المقام. وهذا المعنى لا يقصده البلاغيون في اصطلاحهم.

ثانياً- حُجج السبكيوبعض البلاغيين: صورة (زيد أسد) قد تكون تشبيهاً أو استعارة:

الاختيار الثاني في (زيد أسد) أنه قد يكون تشبيهاً وقد يكون استعارة، وأشهرُ مَنْ أطالَ النَّفسَ وأسهبَ في إثباتِ هذا الرأي هو السبكي (773هـ)، فقد وضع ردوداً واستدلالاتٍ تُقوِّي صحّة الاستعارة مثلما يصحُّ التشبيه. والحقيقة أنه رأيٌّ لم ينفرد به، بل إنّ كثيراً من البلاغيين أقرُّوا وجود الاختيار الثاني، غير أنهم مع إقرارهم بصحّة

الاستعارة كتحليل ثان، فقد اختاروا تبني التشبيه كتحليل أفضل. لكن السبكي رفض أن يُقصر التحليل على التشبيه، ورأى أن المقام هو الذي يعين الاختيار.

وحتى تنتظم فروع هذا المبحث سنجعله في مطلبين: الأول ما هو الوجه الاستعاري لصورة (زيد أسد)؟،

الثاني متى يكون (زيد أسد) تشبيها ومتى يكون استعارة؟.

1- الوجه الاستعاري لصورة (زيد أسد):

إنَّ القَوْلَ بالتشبيه في (زيد أسد) ظاهر جليّ، فالطرفان مذكوران، وذكرهما يكفي لتكوّن الصورة تشبيها على الرغم من حذف الأداة والوجه. لكن القول بالاستعارة يحتاج لشرح وتفصيل، إذ كيف يُذكر الطرفان في الكلام ثم يُقال استعارة؟ أليس القول بالاستعارة يكون بعد حذف المشبه عند كل البلاغيين؟. لقد أجاب البلاغيون عن هذه الأسئلة، فرغم أنهم اختاروا القول بالتشبيه في (زيد أسد) إلا أنهم أشاروا إلى التحليل الاستعاري الذي أجازوه وإن لم يختاروه.

ذكرنا سابقاً أنَّ القزويني جعل المشبه في الكلام على حالتين:

- الحالة الأولى: أن لا يكون المشبه مذكورا ولا مُقدِّراً فلا خلاف أن هذا استعارة.

- الحالة الثانية: أن يكون المشبه مذكورا أو مُقدِّراً فالأصح أنه يُسمّى تشبيها.

وقد عبّ على الحالة الثانية بقوله: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الاسم في الحالة الثانية استعارة"²⁶. أي

أنَّ ما حُذِفَتْ فيه الأداة كَقَوْلِكَ (زيد أسد) هو من باب الاستعارة، بناءً على أن حَمَلَ الأُسدية على زيد لا يَصِحُّ إلا بإدخاله في جنس الأسد المعلوم كما في الاستعارة، وعلى هذا فلا يدخلُ في تعريف التشبيه. فجوّز البلاغيون أن يكون زيد أسد من باب الاستعارة، ولكن ادَّعوا أن المشبه ليس زيدا بل هو الرجل الشجاع²⁷.

فيكون الأسد في (زيد أسد) غير مُستعمل فيما وُضع له، بل في معنى الشجاع، فيكون استعارة

كمثال (رأيت أسدا يرمي)، بقرينة حمله على زيد²⁸.

وإذا كان القول بالتشبيه في (زيد أسد) مبنيًا على أن الأسد فيها مُستعمل في معناه الحقيقي الذي هو

الحيوان المعروف، وأن الأداة مقدرة قبل الأسد -والمقدّر كالمذكور- فيلزم انتفاء المبالغة في التشبيه، فإنَّ القول

بالاستعارة مبني على أن الأسد مُستعمل في غير معناه الحقيقي، قضاءً لحق المبالغة المقصودة في إجراء الأُسدية

على زيد. فوجب هنا أن يكون لفظ الأسد منقولاً من معناه الحقيقي الحيوان المفترس (وهو المشبه به) إلى معنى

مجازي هو الشخص الشجاع أو الرجل الشجاع أو عموماً الذات الشجاعة (وهو المشبه)، فيكون لفظ الأسد في

الجملة حاملاً لدلالة هي كالتالي: رجل شجاع كالأسد أو ذات شجاعة كالأسد. ثم بعد ذلك أُسند لفظ (الرجل

الشجاع) إلى زيد، فصار تقدير الكلام: زيدٌ رجلٌ شجاعٌ كالأسد، أو زيدٌ ذاتٌ صدقتُ عليها الشجاعة كالأسد. "وإذا

تحقّق هذا صدق أنَّ الأسدَ لفظٌ تضمّن تشبيهاً معناه وهو ذاتٌ مصدوقة للشجاعة بما وُضع له أصالةً وهو

الحيوان المفترس"²⁹.

والحاصل: أن قولنا زيد أسد، أصله زيدٌ رجلٌ شجاعٌ كالأسد. فحذف المشبه وأداة التشبيه وتنبؤي

التشبيه، واستعمل المشبه به في معنى المشبه على سبيل الاستعارة. لأن المشبه وهو الذات المتصفة بالشجاعة لم

يُذكر لفظه، وقد ذُكر المشبه به مكانه مخبراً به عن زيد. وأما زيد فليس مُشبهها إلا مِنْ حيثُ كونه ذاتاً صَدَقَتْ علمها الشجاعة. وبتلك الحِيثِيَّة أُخبر عنه. وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ إنه شَخْصٌ عَيَّنَ بهذا العَلَمِ فليس مُشبهها³⁰.
 وحينئذٍ لفظُ أسد له مَعْنَيَان: شَبَّهَ معناه المجازي المرادُ منه وهو الشجاع الذي زيد فَرَدُّ من أفرادهِ، بالمعنى الحقيقي الموضوع له وهو الحيوان المفترس، واستُعيرَ اسْمُهُ له، فيكون أسد حينئذٍ مجازاً بالاستعارة. والقرينةُ هي حَمَلُهُ على زيد. وليس المرادُ بمعنى الشُّجاع صُورَتُهُ الذهنيَّة من حيثُ وجودها وحُصُولُها في الذهن، إذ لا يَصِحُّ تشبيهها بالأسد قطعاً، مع أَنَّ التشبيهِ مُعْتَبَرٌ في الاستعارة. بل المرادُ به الذاتُ المهمَّةُ المشبَّهةُ بالأسد³¹.
 وقد اعترض على هذا بأنَّ الاستعارة لا بد فيها من المبالغة، ولا مبالغة في قولنا زيدٌ رجُلٌ شجاع كالأسد، فإنَّ الحُكْمَ باتِّحادِ زيدٍ بالرجل الشُّجاع والتشبيه بالأسد يُفيد تشبيهُ زيدٍ بالأسد ولا مبالغة فيه. وروِّدَ بأنه إذا استُعْمِلَ لَفْظُ المشبه به في المشبه وهو الرجل الشجاع كان تشبيهُه به مَفْرُوعاً منه مُسَلِّماً، والمقصودُ هو الحُكْمُ بالاتِّحاد، كما في رأيت أسداً يرمي، فإنَّ تشبيه الرجل الشجاع بالأسد مفروغ منه، والمقصودُ إيقاع الرؤية عليه. فَحَصَلَتْ المبالغةُ في الرجل الشجاع باستعمال لفظ المشبه به فيه وجعله فرداً ادِّعَائِيًّا له³².

2- التحليل التشبيهي والتحليل الاستعاري لصورة (زيد أسد):

ابتدأنا هذا البحث بالحديث عن رأي أكثر البلاغيين في صورة (زيد أسد) أنها تصحَّ تشبيهاً وتصحَّ استعارة لكنهم اختاروا تحليل التشبيه، وقصروا الاستعارة على الصورة محذوفة المشبه حذفاً كلياً. ثم انتقلنا إلى هذا المبحث وذكرنا أنَّ السُّبكي اعترض على كون (زيد أسد) تشبيهاً في كلِّ الأحوال، لأنه إمَّا تشبيه وإمَّا استعارة على حسب المقام.

وتجدر الإشارة إلى أن البلاغيين أثناء حديثهم عن (زيد أسد) كان لهم كلام يشمل كل صورة مذكورة الطرفين ومحذوفة الأداة والوجه، والتي يُعدُّ (زيد أسد) جزءاً منه. فالمشبه به قد يكون معرفة مثل (زيد الأسد)، وقد يكون نكرة كمثلنا (زيد أسد)، وقد يكون المشبه به نكرة موصوفة بما لا يلائمها مثل (زيد أسد يتكلم دون خوف). فهذه أنواع ثلاثة ذكرها عبد القاهر الجرجاني (471هـ) وبعده السبكي، وسنفصل قليلاً في رأي كل منهما.
 أ- رأي عبد القاهر الجرجاني وحججه: يرى عبد القاهر أن تلك الأحوال الثلاثة هي تشبيه وليست استعارة، وقد حاول التفريق بين المصطلحين (التشبيه والاستعارة) وعدم الخلط بينهما، فمثلاً كلمة (ظريف) تفيدُ ظرافة زيدٍ في الجملتين: (زيد ظريف) و(جاءني زيد الظريف)، إلا أن الاصطلاح النحوي يفرق بينهما، فالأولى خبر والثانية صفة. فكَذَلِكَ يجب أن يكون الاصطلاح البلاغي في لفظ (أسد) بين الجملتين: (جاءني أسد) و (زيد أسد)، ينبغي أن لا يدعونا الاتفاقُ في مُطلق التشبيه إلى التسوية بينهما، بل يجب أن نفرق فنسبِّي ذلك الاستعارة وهذا تشبيهاً³³.

غير أنَّ عبد القاهر بعد اختياره التشبيه، أجاز لمن يأتي هذا الاختيار أن يأخذ بتحليل الاستعارة لكن ليس مُطلقاً، بل في حالات معيَّنة باعتبار حُسن دخول الأداة؛ وذلك كما يلي³⁴:

- إنَّ حَسْنَ دُخُولِ أدوات التشبيه لا يحسُن إطلاق الاستعارة، وذلك كأن يكون اسمُ المشبه به معرفة كقولك (زيد الأسد)، و(هو شمس النهار)، فإنه يحسُن أن يقال (زيد كالأسد)، و(خِلْتُه شمسَ النهار).

- إن حَسُنَ دُخُولُ بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ هَانَ الْخَطْبُ فِي إِطْلَاقِ الْاسْتِعَارَةِ، وَذَلِكَ كَأَنَّ يَكُونَ نَكْرَةً غَيْرَ مَوْصُوفَةٍ³⁵ كَقَوْلِكَ (زَيْدٌ أَسَدٌ)، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ (زَيْدٌ كَأَسَدٍ) وَيَحْسُنُ أَنْ يُقَالَ (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدًا) وَ(وَجَدْتَهُ أَسَدًا).
- إن لم يحسن دخول شيءٍ منها إلا بتغييرٍ لصورة الكلام كان إطلاقُ الاستعارة أقرب، لغموض تقدير أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرةً موصوفةً بما لا يلائم المشبه به، كقولك (فلان بدرٌ يسكنُ الأرض) و(هو شمسٌ لا تغيب). فإنه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيءٍ من هذه الأمثلة ونحوها إلا بتغيير صورته، كقولك (هو كالبدرا إلا أنه يسكنُ الأرض)، و(كالشمس إلا أنه لا يغيب).
- والخلاصة أنَّ حُسْنَ دُخُولِ الْأَدَاةِ يَكُونُ تَبَعًا لِحَالَةِ الْمَشْبَهِ بِهِ، وَهِيَ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:
- إن كان المشبه به معرفة فيحسن دخول أدوات التشبيه عليه. وإطلاق الاستعارة لا يحسن. أي أن إطلاق الاستعارة أبعد.
- إن كان المشبه به نكرة غير موصوفة فيحسن دخول بعض الأدوات عليه دون بعض. وإطلاق الاستعارة أهون.
- إن كان المشبه به نكرة موصوفة بما لا يلائمها فلا يحسن دخول أدوات التشبيه عليه. وإطلاق الاستعارة أقرب.
- والملاحظ على عبارات عبد القاهر أنها غير حاسمة، إذ إنه لا يجزم بعدم إطلاق الاستعارة في الأولى، ولا بإطلاق الاستعارة في الثانية والثالثة. كما أن التفريق بين الحالات الثلاثة عنده لا ينبني على صحّة دخول الأداة بل على حُسن دخول الأداة، وفرقٌ بين الأمرين. وهذا هو حسّ عبد القاهر الجمالي الذي يغلب على صناعة القواعد، أو يمتزج بها فيكسوها رونقا وبهجة، ويُزيل عنها جفاف المعيارية وجفاءها.
- إنَّ عبد القاهر جعلَ إطلاقَ الاستعارة على الحالة الثانية أهون وعلى الثالثة أقرب، ويُفهم من كلامه أن إطلاقها على الحالة الأولى أبعد. فنحن أمام تدريجٍ يبدأ من الأبعد فالأهون فالأقرب. فإن كان في الحالة الأولى يميل إلى التشبيه وفي الثالثة يميل إلى الاستعارة، فإنه في الحالة الثانية (زيد أسد) يجعل الأمر بينهما، فلم يحسب ولو بنسبةٍ غالبيةٍ مَيْلَهُ لِأَحَدِ الصُّورَتَيْنِ تَشْبِيهِهُ أَوْ اسْتِعَارَةَ. ولعلَّ هذا ما حاول السبكي استدراكه على عبد القاهر.
- ب- رَأْيُ السُّبْكِيِّ وَحُجَّتُهُ: أفاض السبكي في الحديث عن صورة (زيد أسد)، ولعله أكثر البلاغيين إسهاباً في تبينها، وأكثر المخالفين ردوداً على آراء الجمهور فيها.
- وقد كانت له الكثير من التعقيبات التي تميّز بها، أبرزها أنه لا يرى تعين (زيد أسد) للتشبيه، ولا تعين (رأيت أسداً) للاستعارة. فكل منهما قد يكون تشبيهاً وقد يكون استعارة³⁶:
- (رَأَيْتُ أَسَدًا) قد يكون تشبيهاً على اعتبار تقدير المشبه، فيكون المشبه مُقَدَّرًا والمقدّر كالمذكور لأنه ليس محذوفاً حذفاً كلياً. وهذا يعني أنَّ لفظ المشبه به (أسد) مُستعمل في معناه الحقيقي. وأيضا (رَأَيْتُ أَسَدًا) قد يكون استعارة على اعتبار حذف المشبه بلا تقدير، فيكون لفظ المشبه به (أسد) مُستعمل في غير معناه الحقيقي، والقرينة حالية. وقياساً عليه ف (زيد أسد) هو أيضا قد يكون تشبيهاً على اعتبار تقدير الأداة، وقد يكون استعارة على اعتبار حذف الأداة بلا تقدير، والقرينة لفظية وهي وصف زيد بما لا يصلح له حقيقة³⁷.

وقد كان للسبكي رأيٌ يقارب رأيَ عبد القاهر في تلك الحالات الثلاثة التي ذكرناها سابقاً، حينما يكون المشبه به معرفة أو نكرة موصوفة أو غير موصوفة:

- فعبد القاهر يرى أنه إن لم يَصَحَّ دخول أداة التشبيه في الكلام فهو استعارة، وإن صحَّ دخول بعض الأدوات دون بعض فيُحتمل التشبيه والاستعارة، وإن صحَّ دخول الأدوات فهو تشبيه. وقد كانت صورة (زيد أسد) عنده من الصور المحتملة للتشبيه والاستعارة، فهو يرى أنها تشبيه ولكن إطلاق الاستعارة عليها أهون³⁸.
- والسبكي يقول: "إن لم يَصَحَّ تقدير أداة التشبيه فهو استعارة، وإن صحَّ فيُحتمل أن يكون استعارة وأن يكون تشبيهاً"³⁹. وصورة (زيد أسد) من الصور المحتملة عنده لأنه يَصِحُّ فيها تقدير الأداة. فهو يرى "أن (زيد أسد) ليس ملازماً للتشبيه"⁴⁰.

فهذه الصورة (زيد أسد) كما نرى تحتلُّ التشبيه والاستعارة عند عبد القاهر والسبكي. وإذا كان عبد القاهر لم يبيِّن لنا متى تكون تشبيهاً ومتى تكون استعارة، فإن السبكي قد بيَّن ذلك، وذكر المعيار الذي يُعتمد في اختيار صورة عن صورة، يقول: "زيد أسد يَصِحُّ أن يكون تشبيهاً وأن تكون استعارة بحسب المقام"⁴¹.

فالمعيار الأساسي عنده في اختيار إحدى الصورتين (التشبيه أو الاستعارة) معيار المقام. والمقام الذي يجب أن يتحكَّم في قصد المتكلم هو الذي يُوجِّه (زيد أسد) لتكون تشبيهاً أو استعارة، فتارة يُقصد التشبيه فتكون أداة التشبيه مُقدَّرة، وتارة يُقصد الاستعارة فلا تكون مُقدَّرة، ويكون الأسد مُستعملاً في غير حقيقته، ويكون ذكرُ زيدٍ والإخبارُ عنه بما لا يَصْلُحُ له حقيقةً - قرينةً صارفةً إلى الاستعارة دالةً عليها⁴². والمبالغة هي الفارق بين الصورتين، "والغالبُ عند قصد المبالغة إرادة الاستعارة"⁴³.

والنظر إلى المقام هنا كان باعتبار قصد المتكلم، ولكن السامع (أو المتلقِّي عموماً) ليس له في إدراك قصد المتكلم إلا البحث عن القرائن التي يُفرزها السياق، والتي تُعينه في تحديد طبيعة الصورة المقصودة. فإن قامت قرينةً في (زيد أسد) على تقدير الأداة صرنا إلى التشبيه، وإن لم تُقَمَّ قرينة على تقدير الأداة، فالأداة محذوفة حذفاً كلياً ونَحْنُ أمام استعارة⁴⁴.

وقد استدللَّ السبكي على ضعف رأي البلاغيين واقتصارهم على تحليل التشبيه دون الاستعارة - بكثير من الأدلة النقلية من كلامهم، تؤيد صحَّة اختياره، وتثبت تناقضهم ونقض أصلهم حسب رأيه.

كما أنه استند على بعض الأدلة التحليلية لإثبات وجهة نظره، منها اعتراضه على وصف التشبيه بالمبالغة في قوله: "وأما قولهم إنه تشبيه بليغ، فهو على العكس، فإنَّ المبالغة لا تكون عند تقدير أداة التشبيه. والذي يظهر من كلامهم أنا إذا جعلناه تشبيهاً كانت الأداة مقدَّرة مع اللفظ، وحينئذٍ فكيف يكون بليغاً والكلام حقيقة والاستعارة أبلغ من الحقيقة بلا نزاع. وإنما البليغ إرادة الاستعارة وإدعاء أنَّ المشبه فرد من أفراد المشبه به".

ومما استدللَّ به أيضاً استشهاده بكلام بعض مَنْ سبقه أنه يجوز في (زيد أسد) ثلاثة أوجه⁴⁵: أن يكون تشبيهاً محذوف الأداة، أو أن يكون مُراداً به الرجل الشجاع، أو أن يكون تنزيلاً له منزلة الأسد مبالغة. وإذا تأملنا هذه الأوجه الثلاثة فقد يُستشكَلُ الفرقُ بين الثاني والثالث فيقال: إذا أردت به الرجل الشجاع فقد نزلتُه منزلة الأسد. وأجاب السبكي عن هذا الإشكال أنَّ:

قولك (جاءني أسد) مُراداً به الرجل الشجاع: يكون إذا استعملت فيه لفظ (أسد) مُؤوِّلاً بمشتقٍّ، بمعنى مجترئٍ أو مقدامٍ أو شجاع، أي اسم مُشتقٍّ يحمل ضميراً.

وقولك (جاءني أسد) منزلاً منزلة الأسد: يكون إذا ادَّعيت أن المشبه داخلٌ في جنس المشبه به، وفرد من أفرادهِ، أي بلغ في الشجاعة حدًّا يتوهَّم ناظرُهُ أنه نفسُ الأسد. فلفظ الأسد هنا لم يؤوَّل بمشتقٍّ. والادِّعاء عند السبكي لا يلزَمُ منه إرادةُ الحقيقة كما هو رأي القزويني⁴⁶.

وفي الأخير فإنَّ البلاغيين مُدركون أن صورة (زيد أسد) تقبل تحليلين مختلفين: تحليل التشبيه، وتحليل الاستعارة. ولكنهم في الاختيار بينهما منقسمون: فأكثرهم اختار أن (زيد أسد) هو تشبيه في كل أحواله، وبعضهم اختار أن (زيد أسد) تارة يكون تشبيهاً وتارة يكون استعارة بحسب المقام.

أما الذين اختاروا التشبيه اختاروه على اعتبار تقدير الأداة في كل الأحوال. وأن التقدير لا يُنافي وجود درجة من المبالغة، ووجود المبالغة لا يعني وجود الاستعارة، بل وجود الادِّعاء، أي ادِّعاء دُخول المشبه في جنس المشبه به، وحاصل التشبيه البليغ الادِّعاء، والادِّعاء لا يُخرجُ الشيءَ عن أصلهِ. فيكفي فيه إجراء اللفظ في الصورة الظاهرة. أي اكتُفِيَ في الادِّعاء بالصورة الظاهرة المقيّدة لمطلق المبالغة. وقد أُبقي كلُّ لفظٍ على معناه. وشرط الاستعارة عند هؤلاء أن لا يُذكر المشبَّه على وجهٍ يتمكَّنُ التشبيه فيه⁴⁷.

وأما الذين اختاروا احتمالية التشبيه والاستعارة فقد رأوا أن تقدير الأداة لا يكون في كل الأحوال، ففي مقام التشبيه تُقدَّر الأداة ويبقى المشبه به بمعناه ولا يُنقل لمعنى آخر، والأداة عندهم إن قُدِّرت لم توجد المبالغة، وفي مقام الاستعارة لا تُقدَّر الأداة وحينها يُنقل لفظ المشبه به إلى معنى آخر تحقيقاً لحقِّ المبالغة. وتحليل الاستعارة عند هؤلاء مبني على الادِّعاء، والادِّعاء عندهم لا يلزَمُ منه إرادةُ الحقيقة، عكس الادِّعاء عند أصحاب الرأي الأول⁴⁸.

وقد صرَّح بعضُ البلاغيين أن الخلاف بين المرتبتين اصطلاحياً، راجعٌ إلى الكشف عن معنى الاستعارة والتشبيه في الاصطلاح، فقد اتَّفَقَ على المعنى واختلَّفَ في التَّسمية اصطلاحاً بتقدير النقل وعَدَمِهِ⁴⁹.

الخاتمة: وفي ختام هذا البحث نستطيع أن نُوجز نتائجه في النقاط التالية:

- انقَسَمَ البلاغيون حول الصورة المحذوفة الأداة والوجه بين فريقين: الأول يرى أنها تشبيه. الثاني يرى أنها قد تأتي تشبيهاً أو استعارة حسب المقام.
- الاختيار الأول أي التشبيه اختاره أكثر البلاغيين، ووضعوا حُججاً تؤيد صحة هذا الاختيار. وكان منهم من يسميه تشبيهاً بليغاً كالزمخشري وشراح التلخيص، ومنهم من يسميه تشبيهاً فقط كالسكاكي والقزويني.
- إن إطلاق مصطلح التشبيه البليغ على المحذوف الأداة والوجه هو إطلاق شائع، لم يُطلقه السكاكي ولا القزويني، وقد أطلق القزويني التشبيه البليغ على نوع آخر هو التشبيه البعيد الغريب.
- الاختيار الثاني أي احتمالية التشبيه أو الاستعارة أكثر من تبنائه ودافع عنه هو السبكي، وقد وضع الكثير من الأدلة والردود على أصحاب الاختيار الأول، منها أدلة نقلية من كلامهم، ومنها أدلة تحليلية تنقض أصولهم.

- إن (زيد أسد) تشبيهه باعتبار تقدير الأداة، واستعارة باعتبار حذف الأداة بلا تقدير، بناءً على أن حَمَلَ الأسدية على زيد لا يَصِحُّ إلا بإدخاله في جنس الأسد المعلوم كما في الاستعارة. فيكون الأسد غير مُستعمل فيما وُضع له، بل في مَعْنَى الشجاع. ويكون المشبه ليس زيدا بل هو الرجل الشجاع.
- عند السبكي يَصِحُّ أن يكون (زيد أسد) تشبيهاً وأن يكون استعارة بحسب المقام. وإذا كانت المبالغة هي الفارق بين الصورتين، فالغالبُ عند قصد المبالغة إرادة الاستعارة.
- الذين اختاروا التشبيه اختاروه على اعتبار تقدير الأداة في كل الأحوال، وحاصلُ التشبيه البليغ الإِدْعَاءُ، والإِدْعَاءُ عندهم لا يُخْرَجُ اللفظ عن معناه الحقيقي.
- الذين اختاروا احتمالية التشبيه والاستعارة رأوا أن تقدير الأداة لا يكون في كل الأحوال. ففي الاستعارة لا تُقَدَّرُ الأداة، وتحليل الاستعارة عند هؤلاء مبني على الادعاء، والادعاء عندهم لا يَلَزِمُ منه إرادة الحقيقة، عكس الادعاء في الرأي الأول.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

- الجرجاني عبد القاهر: أسرار البلاغة في علم البيان، ت عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م.
- الدسوقي، محمَّد بن أحمد بن عرفة: حاشية الدسوقي على شرح السعد، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م.
- الزمخشري: الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل: أربعة أجزاء، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3 - 1407هـ.
- السبكي بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، ت 1412هـ-1992م.
- سعد الدين التفتازاني، مسعود بن عُمر: مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م.
- السكاكي أبو يعقوب يوسف: مفتاح العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ - 1987م.
- القزويني الخطيب، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، ت 1412هـ-1992م.
- المغربي ابن يعقوب، أبو العباس أحمد بن محمد: مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م.

هوامش وإحالات المقال

- 1 الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، أربعة أجزاء، دار الكتاب العربي - بيروت، ط3 - 1407هـ، ج1 ص76.
- 2 الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني الخطيب، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، ت 1412هـ-1992م. ج4 ص51.
- 3 مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح: سعد الدين التفتازاني، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م. ج3 ص297.
- 4 مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ابن يعقوب، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م. ج3 ص297.
- 5 حاشية الدسوقي على شرح السعد: الدسوقي، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط4، 1412هـ-1992م. ج3 ص296.
- 6 نفسه: ج4 ص51.
- 7 ينظر مفتاح العلوم: السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ - 1987م. ص354.

- 8 ينظر نفسه: ص 354.
- 9 ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني، ج 4 ص 49.
- 10 أما إذا لم يكن المشبه به عند القزويني خبراً ولا في حُكم الخبر، كقولهم (رأيت بفلان أسداً) و(لقيت منه أسد) سُبِّيَ تجريداً. ولم يُسَمَّ تشبيهاً ولا استعارة. وقال أن السكاكي يَغْدُهُ تشبيهاً، والخلافُ اصطلاحِيّ. ينظر الإيضاح: ص 56.
- 11 ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني ج 4 ص 49. وينظر مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 4 ص 52.
- 12 ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني ج 4 ص 49.
- 13 مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 4 ص 52.
- 14 ينظر نفسه ج 4 ص 55.
- 15 ينظر نفسه ج 4 ص 55.
- 16 الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني ج 3 ص 458.
- 17 ينظر نفسه: ج 3 ص 448.
- 18 ينظر الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: ج 1: ص 76. و ص 231.
- 19 مفتاح العلوم: ص 376.
- 20 حاشية الدسوقي على شرح السعد: ج 3 ص 457.
- 21 علوم البلاغة: المراغي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1414 هـ- 1993 م. ص 233.
- 22 عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي، من كتاب شروح التلخيص، أربعة أجزاء، دار الهادي، بيروت، ط 4، ت 1412 هـ- 1992 م. ج 3 ص 459.
- 23 حاشية الدسوقي على شرح السعد: ج 3 ص 457.
- 24 مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 3 ص 456.
- 25 نفسه ج 3 ص 456. وينظر حاشية الدسوقي ج 3 ص 457.
- 26 الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني ج 4 ص 51.
- 27 ينظر حاشية الدسوقي على شرح السعد: ج 3 ص 297. وينظر مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 3 ص 297.
- 28 ينظر مختصر سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح: ج 4 ص 51.
- 29 مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 4 ص 52.
- 30 ينظر حاشية الدسوقي على شرح السعد: ج 4 ص 53.
- 31 نفسه: ج 4 ص 52.
- 32 ينظر نفسه: ج 4 ص 53.
- 33 ينظر أسرار البلاغة في علم البيان: عبد القاهر الجرجاني، ت عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، 1422 هـ - 2001 م. ص 234.
- 34 ينظر نفسه: ص 234.
- 35 بوصفٍ لا يلائم المشبه به.
- 36 ينظر عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي ج 4 ص 58.
- 37 ينظر نفسه: ج 3 ص 298.
- 38 ينظر أسرار البلاغة في علم البيان: عبد القاهر الجرجاني ص 234.
- 39 عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: السبكي ج 4 ص 58. وينظر أيضاً ج 3 ص 302 تعليقه على الجرجاني
- 40 نفسه: ج 3 ص 379.
- 41 نفسه: ج 3 ص 301.
- 42 ينظر نفسه: ج 3 ص 298.
- 43 نفسه: ج 4 ص 58.
- 44 ينظر نفسه: ج 3 ص 298.
- 45 ينظر نفسه: ج 3 ص 301.

46 ينظر نفسه: ج 3 ص 301.

47 ينظر مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 4 ص 55.

48 ينظر نفسه ج 4 ص 55.

49 ينظر الإيضاح في علوم البلاغة: القزويني ج 4 ص 49. وينظر مواهب الفتحاح في شرح تلخيص المفتاح: المغربي ج 4 ص 55.